



وحده السوري لم يستفت في أي حل يريد لبلده. كل العابثين بقضيته أدلوا بدلهم من دون أن يستفتوا. والكل قالوا إن الحل للقضية السورية سياسي؛ ولكنهم، ما فعلوا إلا عكس ذلك. رداً على صرخات السوري الأولى بالحرية وبحكم القانون وبالعيش الكريم؛ ترّج النظام بحله "السياسي" من البندقية الروسية إلى الدبابة، فمليشيات المرتزقة/ فالمقاتلات الحربية، فالصواريخ، فالسلاح الكيميائي، وصولاً إلى الاستعانت بالاحتلال الأجنبي لإيجاد "الحل السياسي" للقضية السورية!.

طلع السوري الذي يبحث فعلاً عن حل سياسي لقضيته إلى أن يتكون جسد سياسي معارض، يمكنه من التعبير عن تطلعاته، فتنطع مزيج غريب عجيب من السوريين لإيجاد ذلك الجسد؛ فأولى مشوهاً عَبَثَت في تكوينه كل الأحقاد والمصالح والأنانيات والمحاصصات والثأريات والمستحاثات والاختراقات والمخابرات؛ وكان فيه قلة من الصلاح والراشدين. ومع ذلك كله، بقي هواه مدنياً سياسياً يبحث عن حل سياسي القضية.

تغلبت العسكرية على الجميع؛ وارتاح النظام بسحب صرخة الحرية إلى ساحتها العسكرية، وصبغها بالإرهاب؛ ليبرر قتلها بإطلاق آلاف المتشددين الحرجيين من معتقلاته؛ ومعظمهم كان قد استخدمهم يوماً في ابتزاز أميركا في العراق، لتبرير قتلها العراقيين هناك؛ وكانت مساحتها الأكبر في إنتاج "داعش" و"داعش" وجبهة النصرة، بعد أن انتشرت الأولوية والفصائل والفرق بكل أنواع التسميات من فجر الجاهلية إلى حسن نصر الله وحزب الله في الضفة الأخرى. منسوب الدم والدمار والفرار من النار حشر الأمم المتحدة، وتحيزت مجبرةً إلى جانب السوري؛ ويدفع من جسد مشوه آخر أطلق عليه اسم "أصدقاء سوريا"؛ ليببدأ البحث عن "حل سياسي"؛ فكان مؤتمر جنيف، بعد ما يقارب العامين على المقتلة السورية. كان الكل يرفضه، إيماناً بالمعادلة الصفرية: إما أنت، أو أنا. "النظام" ملتزم بشعاره] الأسد أو لا أحد]، و"المعارضة": {سوريا لا تعيش بالأسد}.

أضحي الشغل الشاغل للوزير الروسي، لافروف، تلبيةً لرغبة منظومة الأسد وإصرارها على الحل العسكري، الدعم العسكري للنظام، وإفراغ أي قرار دولي يدعو إلى حل سياسي من مضمونه. أما الشغل الشاغل للوزيرة الأميركية، هيلاري كلينتون، وبعدها جون كيري، فكان أيضاً الحديث عن حل سياسي ودعم العسكرية في المعارضة، شريطةً لأن تهزم النظام؛ ليصار إلى تعهيد الملف السوري، بعد سحب ترسانة النظام الكيميائية، إلى روسيا. وهنا انصبَّ عمل لافروف على مقاربة القرارات الدولية انتقائياً؛ لأن ي العمل على نسف مصداقية المعارضة أو المعارضات السياسية باعتبار لقاء تمَّ في موسكو (منصة) معارضة، وأخر جرى في مكان آخر (تيار) معارضة؛ .. إلخ. ومن ناحية روح القرارات الدولية المتمثل بوقف العسكرية، وتحديداً بند "وقف إطلاق النار"، باجتزائه وتسويقه في أستانة لـ "مناطق خفض تصعيد" لم تكن إلا عملية التقاط أنفاس لاستمرار الحل العسكري، تماماً كما يريد نظام الأسد؛ وتريد موسكو وطهران.

من هنا، جاء إقحام ممثل بوتين نسخة من "دستور لسوريا" في أول اجتماعات أستانة. رأت روسيا أن الحل السياسي في إيجاد دستور لسوريا، وهي تعرف أن الدستور لم يُحترم يوماً في سوريا إلا بما يخدم نظام الطغمة. وعندما لم تنجح روسيا بذلك، وبعد أن استنفذت كل ما تريده، ويريد النظام عسكرياً من أستانة؛ انتقلت بالقضية الدستورية إلى "سوتشي"، في محاولة للإجهاز على مسار جنيف والقرارات الدولية. جاء ذلك، بعد أن سحب تركيا إلى الساحة الأستانية عبر إغرائها بنكراً للغرب. وتممتها باشراك إيران "ضامناً" في تحالفٍ غير مقدس تحتاجه الأخيرة. وبذا حولتهما إلى ضامنين لـ"اتفاقيات أستانة" المسمومة.

استمر النهج العسكري. خفَّ منسوب الدم، لأنَّه لم يعد هناك سكان ليُقتلوا. نصف سوريا أضحي في الشتات. زادت الجغرافيا التي يسيطر عليها "النظام" بفعل روسي - إيراني؛ وـ"النظام" فقط واجهة لذلك [التحرير أو الانتصار]. من جانبها، تضع أميركا يدها على ثلث البلاد المفید وتركيا على جزء، والجزء الأكبر المرعوب الخائف المدمر روحياً واقتصادياً تحت السيطرة الفعلية الروسية - الإيرانية والشكلية الأسدية.

وهكذا فإنَّ أسطوانة الحل السياسي المشروخة التي يجري الحديث عنها لا يمكن تفصيلها على مقاس روسيا وإيران والنظام؛ بل لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار أميركا وإسرائيل وتركيا وفرنسا وإنكلترا والأردن وال سعودية ... . وأما المنسي في حل سياسي كهذا، والذي لا يُستفتى، ولا يؤخذ رأيه، فيبقى ذلك الإنسان السوري الذي يريد حلاً سياسياً حقيقياً. ومن هنا، لا يمكن أن يكون هناك حل سياسي إلا إذا تمت العودة إلى جوهر القضية السورية: {{شعب يريد الحرية، يتوق للعيش في بلد واحد تحت سقف القانون، يختار من يتعاقد معه للحكم، كأي شعب يستحق العيش الكريم}}. وهذا الفرق الحقيقي بين من يحمل أمانة شعب ينشد الحرية؛ يريد لسوريا وشعبها أن يعودوا إلى سكة الحياة، عبر حل سياسي مُشرِّف من جانب؛ ومن يحمل "أمانة" الحفاظ على كرسي الدم المستبد الذي لا تستطيع قوة في العالم إزاحة ملفات الإجرام عن كاهله وإعادة تأهيله. يأتي الحل السياسي بتوافق دولي وسوري عبر تفعيل إرادة دولية صادقة، تعمل على تطبيق القرار الدولي الذي ينص على انتقال سياسي تقوده هيئة حكم انتقالية سورية، تُدعم دولياً لإيجاد بيئة آمنة سليمة موضوعية، تمكن كل السوريين من وضع بلدتهم على سكة الحياة الثانية.

المصادر:

العربي الجديد